

مليار دولار ديون جديدة عبر سندات .. وصندوق النقد يواصل فرض صفاته القاسية على المصريين



الجمعة 15 مايو 2026 06:00 م

كشفت تقارير اقتصادية صادرة اليوم عن بيع الحكومة المصرية سندات دولارية بقيمة 1 مليار دولار لأجل 8 سنوات، في أول تحرك تمويلي خارجي منذ اندلاع الحرب الإيرانية، بعدما تجاوزت طلبات الاكتتاب 3.9 مليار دولار، ما سمح بخفض العائد إلى 7.625% بدلاً من 8%، بالتزامن مع بدء بعثة صندوق النقد الدولي المراجعة السابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تمهيداً لصرف تمويلات جديدة تصل إلى 3.3 مليار دولار

ويأتي هذا التحرك المالي بينما يواجه المواطن المصري موجات متتالية من الغلاء وارتفاع أسعار الوقود والخدمات الأساسية، في وقت تواصل فيه الحكومة الاعتماد على الاقتراض الخارجي كحل دائم للأزمة الاقتصادية، رغم تضخم أعباء الدين وتراجع القدرة الشرائية واتساع الضغوط المعيشية على الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل بصورة غير مسبوقة منذ سنوات

سندات جديدة وأعباء ديون تتضخم على حساب المواطنين

قال الخبير الاقتصادي إبراهيم نوار إن استمرار الحكومة في التوسع بإصدار السندات الدولية يعكس اعتماداً متزايداً على الاقتراض الخارجي لسد فجوات التمويل، بدلاً من معالجة الاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد، موضحاً أن ارتفاع تكلفة خدمة الدين سيؤدي إلى استنزاف أكبر للموازنة العامة خلال السنوات المقبلة

وفي هذا السياق، باعت الحكومة سندات دولارية بقيمة 1 مليار دولار لأجل 8 سنوات، رغم حالة التوتر التي تشهدها الأسواق العالمية بسبب الحرب الإيرانية، بينما وصل حجم طلبات الاكتتاب إلى أكثر من 3.9 مليار دولار، ما اعتبرته الحكومة مؤشراً على تحسن ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري

لكن هذا الطرح الجديد يضاف إلى سلسلة اقتراضات متلاحقة نفذتها الحكومة منذ بداية عام 2026، بعدما جمعت بالفعل مليار دولار إضافية عبر إعادة فتح شرائح سندات قائمة خلال مارس وأبريل، ليصل إجمالي ما تم جمعه من الأسواق الدولية إلى 2 مليار دولار خلال أشهر قليلة فقط

كما تعتمد الحكومة على هذه الإصدارات لسد احتياجات التمويل الدولار، في ظل استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع فاتورة استيراد الوقود والغذاء، خاصة مع تأثر الأسواق الناشئة بالحرب والتوترات الإقليمية، ما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي الداخلي ويضع أعباء إضافية على الجنيه المصري

صندوق النقد يواصل فرض شروطه والحكومة تكرر سياسات الاقتراض

أكد الخبير الاقتصادي إلهامي الميرغني أن الحكومة تربط مستقبل الاقتصاد المصري بمزيد من الديون والالتزامات الخارجية، عبر التوسع في برامج صندوق النقد وبيع أدوات الدين والأصول العامة، بدلاً من دعم الإنتاج المحلي وتحقيق تنمية حقيقية تخفف الأعباء عن المواطنين

وبالتوازي مع إصدار السندات الجديدة، بدأت بعثة صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع المراجعة السابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، ضمن اتفاق التمويل الممتد الموقع مع مصر، حيث تعقد اجتماعات مع البنك المركزي ووزارة المالية ومجلس الوزراء لتقييم تنفيذ الشروط والإصلاحات المطلوبة

ويتيح البرنامج لمصر الحصول على تمويلات إضافية تصل إلى 3.3 مليار دولار عبر المراجعتين السابعة والثامنة، بشرط استمرار تنفيذ السياسات المتفق عليها مع الصندوق، والتي تشمل إجراءات مرتبطة بتحرير الأسعار وتقليص الدعم وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص ورفع كفاءة الإيرادات الحكومية

وكان صندوق النقد قد وافق مطلع العام الجاري على صرف شريحتين بقيمة 2.3 مليار دولار، ضمن برنامج تمويل إجمالي يبلغ 8 مليارات دولار، إضافة إلى تمويل آخر مرتبط ببرنامج المرونة والاستدامة، وهو ما يرفع حجم الالتزامات المالية المفروضة على الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة

ويرى مراقبون أن استمرار الحكومة في تنفيذ صفات صندوق النقد يعني بقاء الضغوط التضخمية قائمة، خصوصًا مع توقعات زيادات جديدة في أسعار الطاقة والخدمات، في وقت يعاني فيه المواطن من تراجع دخله الحقيقي وتآكل قدرته على مواجهة الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة

استقرار وهمي في الأسواق بينما تتراجع الصناعة والزراعة والإنتاج

قال الباحث الاقتصادي أحمد ذكر الله إن التحسن الذي تتحدث عنه الحكومة في بعض المؤشرات المالية لا يعكس تحسُّنًا حقيقيًا في الاقتصاد الإنتاجي، موضحًا أن التركيز المستمر على الاقتراض والمشروعات غير الإنتاجية جاء على حساب الصناعة والزراعة والقطاعات القادرة على توفير العملة الأجنبية وفرص العمل

ورغم إعلان الحكومة ارتفاع الاحتياطي النقدي إلى أكثر من 53 مليار دولار وتباطؤ معدلات التضخم نسبيًا خلال الربع الأول من العام، فإن هذه المؤشرات لم تنعكس بصورة حقيقية على حياة المواطنين، الذين ما زالوا يواجهون زيادات متواصلة في أسعار السلع والخدمات الأساسية

كذلك شهد الجنيه المصري حالة من الاستقرار النسبي بعد خسائر تعرض لها مع بداية الحرب الإيرانية، بينما واصل المؤشر الرئيسي للبورصة تسجيل مستويات مرتفعة، إلا أن هذا التحسن بقي مرتبطًا بتدفقات الدين والاستثمارات قصيرة الأجل وليس بزيادة الإنتاج أو الصادرات الصناعية والزراعية

وأوضح رشاد عبده أن السياسات النقدية الحالية أدت إلى تراجع القوة الشرائية بصورة حادة، بعدما ارتفعت تكلفة المعيشة بشكل يفوق دخول المواطنين، مؤكِّدًا أن الطبقة المتوسطة تعرضت لضغوط كبيرة نتيجة التضخم وارتفاع أسعار الخدمات والطاقة والسلع الأساسية خلال السنوات الأخيرة

وفي المقابل، لم تعلن وزارة المالية حتى الآن تفاصيل واضحة بشأن كيفية توجيه حصيلة السندات الجديدة إلى مشروعات اجتماعية كما تردد، بينما تتزايد المخاوف من استخدام هذه الأموال في سداد التزامات وديون قائمة، ضمن دائرة اقتراض متواصلة لا تتوقف منذ أعوام

كما تتزايد التحذيرات من أن استمرار الاعتماد على أدوات الدين الدولية يضع الاقتصاد المصري تحت رحمة الأسواق العالمية وتقلبات أسعار الفائدة والدولار، خاصة مع ارتفاع تكلفة الاقتراض عالميًا وتراجع قدرة الأسواق الناشئة على تحمل مزيد من الأعباء المالية

وفي الوقت نفسه، يواجه المواطن المصري تداعيات مباشرة لهذه السياسات عبر ارتفاع أسعار الوقود والنقل والكهرباء والغذاء، بينما تستمر الحكومة في تقديم الاقتراض الخارجي باعتباره نجاحًا اقتصاديًا، رغم انعكاساته الثقيلة على مستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي

الديون تتراكم بينما تتآكل قدرة المصريين على الاحتمال

تعكس التحركات الأخيرة للحكومة استمرار النهج القائم على الاقتراض الخارجي وربط الاقتصاد ببرامج صندوق النقد، في وقت تتراجع فيه القدرة الشرائية وتتوسع دائرة الغلاء بصورة تضغط على ملايين الأسر المصرية، بينما تتحول الديون إلى عبء دائم يدفع المواطن ثمنه يوميًا عبر ارتفاع الأسعار وتراجع الخدمات وتآكل الدخول الحقيقية